مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٦) العدد (١٠) تشرين الأول
(٢٠٠٩)

جدلية العلاقة بين المواطنة والديمقراطية والتنمية في الواقع السياسي العربي المعاصر

م. م. محمود عزو حمدو الحمدو
كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

أصبحت الديمقراطية اليوم شعاراً يتبناه معظم المفكرين العرب، مثل شعار المواطنة والمطالبة بالحقوق التي تمنحها، إما التنمية فأنها طموح وبرنامج للشعوب كافة ومن بينها الشعب العربي الذي يطمح بتنمية تحقق له أهدافه وطموحاته وتجعله في مصاف الدول المتقدمة واستثمار أمثل لموارد النفط وللموقع الاستراتيجي للوطن العربي. وهناك ما يشبه الإجماع بين الكتاب والمفكرين المعنيين بالحياة السياسية العربية المعاصرة على ضرورة توفير الأجواء الديمقراطية الملائمة من اجل بيئة استثمارية أمنة لانجاز عملية التنمية بكافة نواحيها. وزيادة المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة السياسية من خلال ترسيخ حقوق المواطن دستورياً واجتماعياً بالتنشئة الاجتماعية والثقافية. لهذا فقد أصبحت الديمقراطية والمواطنة والتنمية من ضرورات العصر بالنسبة للشعوب العربية التي قاست كثيراً من جور الاستبداد وسلب الحقوق. لكن التحدي الاكبر في عصرنا هذا هو القدرة على تجذير منظومة قيم فكرية ومنها نظام سياسي مميز كالديمقراطية في بيئة لم ينشأ او يترعرع فيها كما هو الحال في البلدان العربية وسائر البلدان النامية. ليس من المتوقع أن يتم مثل ذلك الانجاز من دون القيام بعملية ملاءمة وتجديد تجري اولا في الاصل المنقول ليأخذ طابعا ذا معنى بالنسبة للمتلقي. وينطلق هذا البحث من فرضية أساسية أن ثمة توجه فكري عربي نحو الديمقراطية والمواطنة والتنمية باعتبارها من مقومات التقدم وان العلاقة بينهما مترابطة لا تتجزأ ولا يؤخر احد الخيارات دون أخر.

منهجية البحث:

اعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج التحليلي والمقارن والمنهج الاستقرائي بشكل قليل. وذلك لضروريات تغطية الموضوع بشكل أكاديمي.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع بكونه يمس حياة الشعوب العربية بشكل مباشر فالأجواء التي توفرها الديمقراطية من حوار بناء وهادف ومناقشة علمية في ظل ترسيخ الشعور بالمواطنة والولاء للوطن من أجل الوصول إلى عملية تنمية شاملة ومستمدة تحقق طموحات وأهداف الجماهير العربية.

خطة البحث:

من أجل تناول الموضوع بشكل علمي وأكاديمي فقد قسم الموضوع إلى خمسة مباحث تناول المبحث الأول، المواطنة مقوم أساسي من مقومات الديمقراطية، أما المبحث الثاني، فقد عرض الديمقراطية باعتبارها الطريق الأمثل للوصول إلى التنمية، وسلط الضوء المبحث الثالث، انعكاسات تطبيق الديمقراطية على التنمية، بينما نوقش في المبحث الرابع الأفكار المناسبة لتحقيق المواطنة وآثارها التنموية. وأخيراً وضح المبحث الخامس الرؤية المستقبلية لجدلية العلاقة بين المواطنة والديمقراطية والتنمية. يضاف إلى ذلك فقد ربطت المباحث بمجملها بيان مدى أهمية المواطنة والديمقراطية والتنمية في الواقع السياسي العربي المعاصر.

توضيح المفاهيم والمصطلحات:

١. **الديمقراطيـة:** عرفت الديمقراطية بأنها " حكم الشعب بواسطة الشعب " لكن هذا التعريف طور كثيراً ليصبح في الوقت الحاضر بأنها منهج للعمل حيث عرفت بأنها " منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها وهي منهج يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته. منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن " [١].

٢. **المواطنة:** وهي الانتساب إلى وطن وقد عرفت المواطنة بأنها " حق المرء بالعضوية في المجتمع ووعيه بالانتماء إلى جماعة معينة " ويعرفها بشكل أوسع عزمي بشارة بأنها "عبارة عن عضوية في الدولة إذا كانت هذه الدولة تعكس حق تقرير المصير لجماعة أو لعدة جماعات. وان تكون المواطنة هي القاعدة لحالة الحوار بين جماعات بحيث تصلح أساساً مدنياً للتعايش المشترك" [٢].

٣. **التنميـة:** توصف التنمية بأنها " تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات، إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع " وعرفت كذلك بأنها " هي مجموعة المتغيرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية والعمليات الاجتماعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة أسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والثقافية"[٣].

المبحث الاول

المواطنة مقوم أساسي من مقومات الديمقراطية:

ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية. وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة. فضلاً عن المساواة أمام القانون وبدون أي قيد أو شرط(٤).

وفي هذا الخصوص، فأنه تتمحور مناظرة الديمقراطية والمواطنة باعتبارها من أهم مقوماتها حول قضية تمثيل الاختلاف، فمن الناحية الكلاسيكية يرى الدكتور العربي الصديقي بأنه تحدد الديمقراطية الهوية السياسية والعضوية الاجتماعية على أساس صيغة سوائية " شخص واحد، صوت واحد ". ومن الناحية النظرية على الأقل، المواطنة الديمقراطية مرادفة للمساواة في حقوق الشعب المصوت ومسؤولياته بصرف النظر عن لونه جنسه أو كنيته، لكن ما يؤخذ على ذلك فأنه من الناحية العملية وضعت المواطنة الديمقراطية تاريخياً قيوداً قليلة على مثلها الأعلى. ولكونها فطرية فإنها لم تكن متاحة قط أمام غير المواطنين. وكان تطور المواطنة حتى فترة غير بعيدة قضية – فرد ابيض واحد، صوت واحد – مستثنياً بكل ما هو خارج هذا الإطار(٥).

ويشير كثيرون بأن فكرة المواطنة هي وليدة الفكر والسلطة الديمقراطية ومرتبطة بالرؤية السياسية التي ترى بأن الإنسان هو مصدر كل السلطات والسيادة والحريات، وان نمو وتطبيق المواطنة يحتاج إلى ثقافة ديمقراطية مفتوحة والتي تكون رفاهية المواطن – فرداً أو جماعة – هي المحور الأساس لتفكير المجتمع والدولة. وباختصار فان المواطنة في أية دولة أو مجتمع ما أو تراث لا تنمو بسيادة المواطنين، لأنه في النهاية (المواطنة) موقف فكري وسياسي يزدهر ويتحقق في ظل الأجواء الديمقراطية(٦).

وإذا كان ثمة حديث عن الديمقراطية ومقوماتها الأساسية فأن المقوم الأول والأبرز كما يعتقد الكواري بأنه يمكن إجمال مقومات البناء الديمقراطي في خمسة مرتكزات: أولهما اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات. وثانيهما: الإقرار بأن

الشعب مصدر السلطات. وثالثها: الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطية. ورابعها: قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير. وخامسها: تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي. ويؤكد كذلك بان إقرار مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية غير المنقوصة لكل المواطنين دون تمييز هو حجر الزاوية والأساس في نظام الحكم الديمقراطي الذي لا يمكن، قبل قبوله والاستعداد للتصرف بمقتضاه، الحديث عن الديمقراطية. وإذا كان قبول المواطنة المتساوية من حيث المبدأ قد تقدم على المستوى الفكري والنفسي فانه لا يزال أمام كثير من الدول العربية شرط كبير وطويل قبل أن تصل إلى إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به على أرض الواقع(٧).

وفي هذا الإطار، يؤكد برهان غليون " بان المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق تطوير وسائل الحق والقانون والعلاقة التي نسميها شكلية. وهو ثمرة المرتبيات الاجتماعية التي نشأ عنها، ووسيلة معالجة هذه المرتبيات والطبقات معالجة عملية "(٨). وفي معرض تأكيده أيضاً لمدلول ومقومات المواطنة يقول غليون إن " فكرة المواطنة كتحالف وتضامن بين ناس أحرار، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، أي بين ناس متساويين في القرار والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية، وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد. وسوف تنمو وتتطور من خلال التوظيف الدائم في ما كان يشكل"(٩). ويشير كذلك إلى أن المواطن ليس مقولة متجسدة بالفطرة في الطبيعة وفي المجتمعات الطبيعية. ولكنها فكرة سياسية لا بد لتجسيدها من تربية جماعية: هي السياسة نفسها بوصفها ممارسة للحرية، ومن تربية فردية: هي التهذيب الأخلاقي بما يشمل من تكوين للقيم الأساسية والضمير الفردي. ولذلك فإن فكرة المواطنة، أي الإيمان بأنه من الممكن المراهنة على الحرية كمطلب ورصيد معنوي وسياسي معا في تغيير قواعد العمل والتضامن والتواصل الجمعي،

والمراهنة كذلك على الفرد كمركز استثمار ممكن لرصيد الحرية هذا، وللقيم العقلية والنفسية والمادية المرتبطة بها، تشكل جوهر السياسة ومعناها الحقيقي(١٠).

وتأسيساً على ذلك، فإن المواطنة باعتبارها الإطار الذي يحوي الحقوق والحريات الفردية والعامة ومطلباً يتعلق بالإنسان – المواطن – وبجودة وبحياة جميع نواحيها، فإنها في نفس الوقت تشكل مقوماً أساسياً من مقومات الديمقراطية وذلك لان الديمقراطية لا يمكن أن تقوم في ظل محاصرة للحريات أو كبتها أو انتهاكها أو التعدي عليها. ولان المواطن أيضاً يشكل الحجرة واللبنة الأولى لقيام أي ديمقراطية حقيقية تحفظ له حقوقه وواجباته وتتيح له ممارستها بالشكل الملائم لها، حيث لا يمكن النظر إلى مسألة الديمقراطية من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع بل من ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة، أي لا بد أن تحتل المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والممارسة الديمقراطية ولا بد أن ينبع تعريف المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح فيها النظام الديمقراطي حقوق المواطنة للجميع. وهذا التحليل نابع من النظر إلى المواطنة على إنها هوية مشتركة تعمل على اندماج جماعات متباعدة أصلاً في مجتمع ما وتوفر لهم مصدراً لحرية طبيعية، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، أي أنها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة مجموع المواطنين تنظيم وإرساء أسس مجتمعهم(١١).

ولذلك فإن الديمقراطية والمواطنة باتت اليوم تمثل رهان العصر ووسيلة من وسائل ترقي الأمم وخاصة إنهما يمثلان عمله ذات وجهين يتسمان غالباً بالعمومية: وجه يعبر عن مشكلات ما هو كائن فعلاً – أي الحكم والسلطة في حقيقتهما – في حين يمثل الوجه الأخر ما ينبغي أن يكون في المثال الديمقراطي. فالأمم والشعوب بل والحضارات كافة تبارك في تضمين تراثها وتأصيل فكرها وأهدافها السياسية المثل الديمقراطية وبمسميات مختلفة(١٢).

المبحث الثاني

الديمقراطية الطريقة الأمثل للوصول إلى التنمية في الواقع السياسي العربي المعاصر

تعمل الديمقراطية على إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات الهامة، التي تؤثر على مجالات حياتهم في المجتمع، وهذا ما يقع في صميم عملية التنمية السياسية، التي تقع في سلم أولويات التنمية، ذلك لأنها هي المظلة الشاملة لكل أنواع التنمية الأخرى، وبيد السلطة السياسية القرارات المصيرية التي تتحكم في اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه مساراتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمجتمع بصورة متوازنة. وإذا خلت ساحة المجتمع من التنمية السياسية، تصبح سائر أنواع التنمية مهما حدث التقدم الكمي فيها عرضة للانحراف أو الفساد، وبذلك لا تحقق الغايات المرجوة منها في نهاية المطاف(١٣). وتستهدف التنمية السياسية تحديث وتطوير أفكار المجتمع وقيمة مؤسساته وأنشطته السياسية لإقامة نظام سياسي متمايز بنيوياً ومؤسسياً ومتخصص وظيفياً وقادر وفاعل إنجازياً، نظام يمارس سياسة وضعية عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية لبلوغ مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية(١٤).

ويرى كثير من المفكرين والباحثين بأن غياب الديمقراطية هو السبب والعلة الرئيسية لفشل تجارب التنمية في العالم العربي وخصوصاً تلك التجارب التي هدفت من بين ما هدفت إليه هو تحديث البنى السياسية لأنها عملت على تحريف تلك العملية عن مساراتها الحقيقية وأدت نتائجها العكسية إلى تجديد وتسويغ الاستبداد في العالم العربي تحت أثواب التنمية والديمقراطية، واستغني عن الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية، ونتيجة لذلك ظهر جيل كامل من المفكرين يستخف بالمبدأ الديمقراطي ذاته، أو انه يضع تضاداً زائفاً بين الديمقراطية وبين أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويفترض أن الديمقراطية لا تصبح ممكنة إلا بعد أن تتحقق هذه الأهداف – ومن المستطاع ذكر أمثلة في هذا الشأن منها محاربة الحريات كافة بحجة انه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة – لا بل الأكثر من ذلك إنه أصبح وكأن الحديث عن الديمقراطية في المجتمع العربي يعني اقتلاع هذه المجتمعات من جذورها وضياع تراثها

في محاكاة جوفاء لمجتمعات غريبة عنها. وباختصار كان هذا الاتجاه يؤكد العلاقة الترابطية بين التنمية ونجاحها وبين غياب الديمقراطية والتعددية السياسية(١٥).

وانطلاقاً من ذلك، فإن التنمية والديمقراطية لا يبالغ الكثير عندما يصفوها بأنها الهدف والوسيلة، فكل تنمية هدفها بناء دولة ديمقراطية قائمة على الشفافية، تسهم في بناء المجتمع وتحقيق سعادته، ولذلك فإن أي تنمية يجب أن تتخذ من مبدأ الديمقراطية منطلق أساسي لتحقيق هدفها وهو سعادة ورفاهية الإنسان، فتحقيق الديمقراطية يعني ضمان الحريات الأساسية التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، وهذه الحريات تعد غاية أي تنمية وقياس أو مؤشر نجاحها وديمومتها(١٦).

وفي هذا الصدد أيضاً يشير إسماعيل صبري عبد الله بأنه " يجب علينا إذاً أن نطرح قضية الديمقراطية في توازٍ مع كل قضايانا الأساسية التي نطرحها. ولكن يجب أن ندرك أيضاً أن الديمقراطية لن تستقر وتتحقق إلا أذا اصطحبت بأحداث تغير في البني الاقتصادية والاجتماعية السائدة لتصفية مراكز السلطة التقليدية، سواءً أكانت سياسية أم قيادات قبلية أم عشائرية أم حزبية معارضة للمفهوم الديمقراطي. لأنه لا يكفي أن نعلن للناس أنتم أحرار ولكم من الحكم الصوت"(١٧)، وفي موضع أخر يؤكد إسماعيل صبري عبد الله بأنه " الديمقراطية، لا يمكن أن تقوم وتزدهر إلا أذا توافرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة، وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بأنه لا أمل في الديمقراطية"(١٨).

وعلى الرغم من طرح إسماعيل صبري عبد الله بضرورة توفر المقومات الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية إلا أن كثير من الباحثين والمفكرين يذهبون إلى الرأي القائل بضرورة أن يسير في نفس الوقت والمنهج فلا يمكن أن تقوم تنمية تلك المقومات بدون أجواء ديمقراطية. لذا فإن التنمية تظل شرطاً ملازماً من شروط التحول نحو الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، تصبح الديمقراطية هي الأخرى شرطاً للتنمية بمعنى إن ثمة معادلة متكافئة تنتهي إلى تأكيد التلازم والتكامل ما بين التنمية والديمقراطية. حيث أن الديمقراطية والتنمية لا تسيران معاً بالضرورة. ولكنهما متكاملتان تاريخياً وإذا أريد

للديمقراطية أن تأخذ مداها في العالم العربي فيجب خلق شروط التنمية، وبعكس ذلك فان أية تنمية ليست ممكنة بدون التزام الناس المعنوي في عملهم وفي المجتمع. فلا وجود للديمقراطية بدون الحد الأدنى من التنمية. ولكن بدون الديمقراطية فان التنمية تنتهي إلى الانكماش، وعلى أساس ما تقدم فإن ضرورة الديمقراطية كما يراها عامر حسن فياض باتت بالنسبة للتنمية في البلدان المتخلفة، بمثابة ضرورة تكاملية. فلا جدوى من الاستغناء أو التضحية بهدف الديمقراطية لصالح حجة إنجاز التنمية في كل المستويات، فالديمقراطية غير قابلة للتنازل أو المقايضة سواء بالتنمية أو بغيرها من الأهداف[١٩].

إن موقع الديمقراطية من التنمية عموماً يجعل منها واحداً من شروط تحقيق الفعل التنموي وركناً أساسيا من أركانه، ويؤدي الافتقار إلى هذا الركن أو الشرط إلى تهديد كامل العملية التنموية وإهدار لكل الجهود لان الديمقراطية هي الإطار والوعاء الذي ينبغي أن تنصب فيه كل محاولات التنمية والنهوض بالمجتمع. وان التنازل عنها معناه إهدار كل هذه الجهود. ويترتب على ذلك بأن غياب أو ضعف الإطار أو التنازل عنه تدني الإحساس بالانتماء وانتشار شعور الاغتراب عند المواطن، مما يؤدي إلى افتقاد النظام السياسي لشرعيته، والى غياب حافز المواطن لرفع الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية وفشل التنمية، فالمواطن الذي يغالبه السأم والضجر من النظام السياسي نتيجة الشك في شرعيته هو مواطن لا يشعر بالولاء والانتماء، فهو يوجد من الناحية الجسدية والحسية في بلاده، لكنه – نفسياً وسياسياً– يشعر بأنه غريب أو أجنبي عن هذه البلاد ويؤدي هذا الشعور بالاغتراب إلى الاعتقاد بعدم جدوى المشاركة في الحياة السياسية، لان ذلك لن يغير من مخرجات النظام السياسي، وان حصول التدني في مستوى المشاركة السياسية فمن شأنه أن يحول دون بلورة الحد الأدنى من الإرادة اللازمة لبدء عملية التنمية[٢٠].

وفي هذا الشأن فان عامر حسن فياض يؤكد ما سبق بقوله " بقدر ما ترسخ الديمقراطية مسألة التنمية الحقيقية الشاملة فإن أي خطوة على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي هي الأخرى، تعزز الاتجاه المتنامي نحو الديمقراطية وتعمق ممارستها،

بمعنى أخر أن الديمقراطية شرطاً للإنماء. وإن تعطل الإنماء يسبب إبطاء أو ربما تعطل للديمقراطية، يضاف إلى ذلك أن مستلزمات وعقبات التنمية هي في الوقت ذاته مستلزمات وعقبات الديمقراطية، لأن كليهما يقتضي وحدة اللحمة الوطنية المجتمعية الناضجة والمتبلورة، كما إن كليهما يقتضي تقدماً وتطوراً تدريجياً[٢١].

وخلاصة ما سبق، فإن الديمقراطية باعتبارها الطريق الأمثل للوصول إلى التنمية السياسية كانت أو الاجتماعية أو الثقافية، فإن اغلب الدول المتطورة في عالمنا المعاصر لم تستطع تحقيق التنمية لولا ما تتمتع به من حياة ديمقراطية تعزز الشفافية في العمل بالإضافة إلى التنافس الاقتصادي والثقافي بين الإفراد والمؤسسات والشركات للوصول إلى الأحسن في ظل أجواء تشجع على هذا النهج، لا أجواء التعبئة ونظرية المؤامرة وغيرها من الأفكار التي عفى عليها الزمن. فهي دعوة إلى مزيد من التحول نحو الديمقراطية باعتبارها السبيل الأمثل للوصول إلى التنمية التي تحقق رفاهية المجتمع.

المبحث الثالث

انعكاسات تطبيق الديمقراطية على التنمية:

غيبت الديمقراطية في الوطن العربي تحت دعاوى كثيرة وأهمها هو ضرورة إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تذرعت السلطة بخنق الحريات في سبيل تحقيق التنمية وتلبية حاجات الشعب المادية. لكنها فشلت في سياساتها التنموية وازداد فقر المواطن العربي[٢٢]. وهذه الدعوى عززتها النجاحات التي حققتها دول المعسكر الشرقي في تحقيق طفرات اقتصادية أبهرت المفكرين والحكام العرب على حد سواء، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) سنة ١٩٩١وانهيار معظم النظم الشيوعية في أوربا الشرقية وفشل تجارب التنمية العربية بسبب غياب الحريات وهجرة معظم الكفاءات العلمية خارج الوطن العربي بسبب الكبت والاستبداد وما تقوم به السلطات الحاكمة من تسخير المجتمع تحت دعاوى مختلفة. أدى ذلك كله حسب ما يذكر علي الكواري إلى ضياع

فرص التنمية بسبب فقدان الحوار بين الحاكم والمحكوم، وربما بين الفئة الحاكمة نفسها، وانفراد متخذ القرار بالأمر متذرعاً بحجج لا تبررها اعتبارات المصلحة العامة[٢٣].

" أن تحقيق تنمية مستقلة تعتمد على الذات تتطلب لنجاحها مشاركة فعالة للجماهير التي تمتلك حريتها وقدرتها على الفعل دون تحكم أو فرض، والتزام أجهزة السلطة والحكم التزاما حازماً بأهداف الجماهير التي تحددها بطريقة ديمقراطية وتعبر عنها بحرية، وخضوع تلك الأجهزة للمساءلة والمحاسبة أمام الشعب الذي يملك إمكانات تغيير حكامه عندما يريد بطريق سلمي وديمقراطي" [٢٤].

إن تعزيز الإجراءات الديمقراطية يمكن أن ينتج أفاق جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاهم من كل ذلك المشاركة السياسية التي ستعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية والطبقية بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية وفتح آفاق جديدة أمام التنمية وتحقيق الديمقراطية يشكل اليوم المدخل الضروري لمواجهة المشكلات الاجتماعية، بما تقدمه من أرضية صحية لمناقشة هذه المشاكل، وبلورة الحلول العقلانية، وتكوين إجماع وطني الذي تحتاجه تطبيق الحلول. وإذا لم تشرع النخبة، حاكمة ومعارضة، في ربط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالمشاركة السياسية الديمقراطية، فلن يكون البديل ألا فتح الباب من جديد لنزاعات اجتماعية ناتجة من الفاقة الاجتماعية والاقتصادية والتي ستنتج بالنهاية تمردات سياسية وطموحات بالثورة والانقلاب الذي سيؤثر بالنتيجة على الاستقرار السياسي وإعاقة مسارات تحقيق التنمية[٢٥].

ويؤكد علي عباس مراد بأن " التنمية تتعلق أولاً وأخيراً بالإنسان لأنها تستهدفه وتستخدمه وتوجه نشاطاتها ونتائجها لتؤثر في حياته حاضراً ومستقبلاً مما يستدعي بل يستوجب مشاركة الإنسان في اختيارها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها، لتكون المشاركة السياسية، في النهاية شرط تحقيق التنمية وركنها التأسيسي، والتجسيد العملي للعلاقة العضوية الثابتة بين المشروعين التنمويين الاجتماعيين، الاقتصادي والسياسي، إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الأخر أو من دونه[٢٦].

ويرى إسماعيل صبري عبد الله بان للديمقراطية دور كبير في توفير الوسائل اللازمة للكشف عن الفساد ومحاكمة الفاسدين، فالفساد في دول العالم الثالث وفي البلدان العربية، فساد مصحوب بجهل وانعدام الكفاءة الذي يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية(٢٧).

وفي محاولة لاستيعاب المطالب الشعبية توفر السلطة السياسية – الحكومات – المؤسسات التي تسمح للمواطنين المشاركة في عملية إنجاز القرارات، كما تتخذ الإجراءات التي تدخل في هذا النطاق. فهناك عدة وسائل لربط المجتمع بالقضايا والشؤون العامة، ففي القرى هناك التوسع في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التعاون الزراعي، وفي المدن هناك الاتحادات الاقتصادية والسياسية، وكذلك مؤسسات السلطة على المستوى المحلي، وهذه كلها تعنى بمحاولة عبور الفجوة بين الحكومة والجماهير، وتساعده في إدخال شركاء في الحكم، فالديمقراطية في النهاية هي إنجاز إنساني هادف ومقصود(٢٨).

إن الانعكاس الأهم للديمقراطية على التنمية هو ما توفره الأجواء الديمقراطية من حريات سياسية ومدنية وأجواء للاستثمار والنشاط الاقتصادي الذي سينعكس ايجابياً على المواطنين حيث كما يؤكد (امارتيا صن) على أن تعزيز الديمقراطية يمثل عنصراً جوهرياً في التنمية. وتتمثل أهمية الديمقراطية في ثلاث فضائل وهي أهميتها في طبيعتها الجوهرية، إسهامها الأداتية في عملية التنمية بما تنتجه آلياتها الديمقراطية من أجواء مشجعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها البنائي في ابتكار قيم ومعايير تجعل من تحقيق التنمية أمراً ممكناً ومحصلاتها ستنعكس على المجتمع بشكل إيجابي بما يعزز المساعي الديمقراطية لتحقيق عملية التنمية(٢٩).

ومما تقدم يستنتج، بأنه لا بد من إدراك حقيقة أن الديمقراطية تشكل الضمانة الحقيقية للخروج من حالة التخلف والانفلات والأزمة والخطر الدائم لانفجار العنف. فبفضل ما أثارته من آمال التغيير أصبحت رمزاً للإصلاح والتفاؤل المرتبط به، ومن ثم الفرصة الجدية للخروج من الوضع القديم وحلحلة الأمور اتجاه تحقيق التنمية بكافة

أشكالها. وهو ما تعززه الأجواء الديمقراطية المشجعة للمنافسة والانجاز وضرورة لا بل حقيقة التقدم إلى الأمام وتجاوز متراكمات الماضي.

المبحث الرابع

أفكار مناسبة لتحقيق المواطنة وأثارها التنموية

لابد من ابتكار أو التأكيد على الطروحات النظرية والفكرية السابقة أو إحداث آليات جديدة من منطلقات فكرية تعمل بالنهاية على ترسيخ مفهوم المواطنة كحق وواجب في نفس الوقت. ففي الدول التي استطاعت أن تنجز عملية التنمية لم يكن بمقدورها تحقيق ذلك لولا ابتكارها الفكري لنوع من الهندسة الاجتماعية والسياسية التي تعمل على لجم مصادر العنف بأكثر الوسائل سلمية وهي ما تقلل في النهاية من مخاطر الانفجار الاجتماعي والسياسي، الذي يعيق في نهاية المطاف عملية التنمية.

حيث يشير عزمي بشارة إلى واقع حال المواطن العربي بالقول: " إما من ناحية المواطنين، فالمواطن أيضاً لا يتعامل بلغة الحقوق، وذلك ليس لأنها غير متوفرة، بل لان لديه امتيازات بدلاً من الحقوق، وخصوصاً عند العلاقة مع الأيدي العاملة الأجنبية. الوطنية في هذه الدولة هي وطنية الحفاظ على الامتيازات وهي وطنية المشغلين، والمجتمع الذي يملك بعض الحصانة في العلاقة مع الدولة، ليس مجتمعاً مدنياً، لان حصانته لا تقوم على الحقوق بل الامتيازات، وعلى الانتماءات العشائرية ما قبل القومية، ولان العلاقة بين المجتمع والدولة غير قائمة على التفاعل من خلال الانفصال، وإنما على رابطة أصلية "[٣٠]. لهذا يتوجب تغيير تفكير المواطن العربي من المطالبة بالامتيازات الآنية إلى المطالبة بحقوق المواطنة وترسيخها دستورياً. وتحتاج حماية حقوق وحريات المواطن وضمان سلامة تلك الحقوق إلى جملة شروط تتجاوز مستوى اعتراف الدساتير بها وتضمينها في صلب أحكامها، فلقد كشفت كثير من التجارب هشاشة ذلك، ولكي تتحقق حقوق وحريات المواطن وتستمر ويحسن استعمالها تحتاج إلى حد ادى من

الإجماع حولها كقيمة وضرورة، فحين يتكون لدى المواطنين تمسك أكيد ودائم بالحرية، يتولد لديهم الوعي المطلب للدفاع عنها من شطط السلطة وسوء استعمال ألأفراد[٣١].

لذلك أن تأسيس ثقافة المواطنة ينبغي أن تربى في مناخات ثقافة سياسية منفتحة متحررة، ثقافة العقلانية والمؤسساتية والانتخابات النزيهة والمشاركة الشعبية الفعالة، والتمثيلية القائمة على أساس الاختيار وليس الجبرية، وتلك هي التي تمثل الروحية العامة المتمسكة بالصالح العام[٣٢].

أن تطوير أساليب معيشة الفرد بما يحفظ له كيانه وكرامته من العوز والفاقة أمر مهم للمواطن ولكي يحفظه أيضاً من استبداد السلطة والبنى الاجتماعية التقليدية حيث يعتقد سمير عبد الرحمن الشميري بان العوز وصعوبة الحياة المعيشية يشكلان عائقاً من عوائق الديمقراطية بشكل عام، ومن عوائق المواطنة بشكل خاص مما يؤدي إلى هدر حقوق المواطنة وتشويهها. فالفقر يؤدي بكتل اجتماعية فقيرة إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين[٣٣]. ويؤكد في موضع أخر بان رفع المستوى المعيشي للشعب، ومحاربة الفقر والفاقة، والقضاء على الأمية الأبجدية والثقافية والنهوض بالثقافة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ودمج أفراد المجتمع في إطار هوية اجتماعية ووطنية عامة، ومحاربة العصبوية التي تخل بالمساواة، وخلق جهاز قضائي نظيف وشفاف، ونشر العدالة وتطبيق القوانين على المجتمع بشكل متساوٍ، كل هذه المسائل ستؤدي إلى تطوير مبدأ المواطنة، وبالتالي ستؤدي إلى إنعاش الديمقراطية[٣٤].

وفي إطار انعكاسات تعزيز روح المواطنة وتأثيرها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتؤثر إيجاباً على عملية التنمية، حيث يؤكد عبد الكريم غلاب ان "البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة هادئة نحو الأسمى، ولا حد للسمو، ومع ذلك تضمن المواطنة وجودها في البلاد التي يعيش فيها المواطن حراً في ان يختار نوع حياته، يملك وسائل الاختيار الفكرية والمادية حتى يجعل من شخصه مواطناً صالحاً في خدمة المواطنة الصالحة"[٣٥].

إن تحقيق المواطنة يعمل على نقلها من مجرد كونها توافق او ترتيب سياسي تعكسه النصوص القانونية، الى مساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ليعبر اداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون أي تمييز بينهم [٣٦].

ويذهب اغلب المفكرين العرب إلى التأكيد على أن ضياع فرص وتجارب التنمية في العقود التي خلت من القرن الماضي إلى ضعف شعور المواطن بالمشاركة السياسية الفاعلة الناتجة من غياب وتغييب وعي المواطن بالمشاركة في بناء منظومته المؤسساتية بسبب سلب إرادته ووضعها تحت نخبة من حكام الانقلابات العسكرية والتلويح بان الخبز أولاً ثم الحقوق والحريات والمشاركة ثانياً، مما أدى بالنتيجة النهائية إلى ضياع كلا الفرصتين بالحق في المطالبة بحقوقه، وتراجع مستوى المعيشة. حيث يؤكد علي عباس مراد بأنه تكتسب المشاركة السياسية النابعة من إرادة المواطن بالنسبة للدول المتخلفة ضرورة أخرى مضافة لكونها انسب الأطر الفكرية والمؤاتية والإجرائية لتلبية متطلبات معالجة مشكلات التخلف فيها[٣٧].

ومما سبق، يتضح بان تحقيق شروط المواطنة الصالحة القائمة على الولاء للوطن والتوازن بين الحقوق والواجبات أصبح شرطاً لازماً لانجاز عملية التنمية بأبعادها كافة، وأن فشل معظم تجارب التنمية في الوطن العربي يعود إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الناتج من سياسة هضم حقوق المواطنين والعمل على استلاب إرادتهم، مما ضيع الفرصة على السلطات الحاكمة تحقيق عملية التنمية على الرغم من توفر الثروات الهائلة من الريوع النفطية. فالتنمية ليست بالنهاية أرقام يعد بها الناتج الإجمالي للثروات وانما هي عملية ذات أبعاد مختلفة تبدأ ببناء الإنسان أولاً وأخيراً.

المبحث الخامس

رؤية مستقبلية لجدلية العلاقة بين المواطنة والديمقراطية والتنمية:

أصبحت الديمقراطية والمواطنة والتنمية شعار العصر اليوم في هذا العالم المعولم، لذا اقتضت ضرورات العصر بالأخذ بهذا الشعار لأنه لا مناص ولا هروب منه، فالمنجزات التي حققتها الدول نتيجة أخذها بهذه الشعارات، أصبحت مثار أعجاب كثير من العرب مفكرين وحكام على حد سواء. لهذا فمن الواجب على العرب اليوم أن يدافعوا عن إقرار المواطنة وترسيخ الديمقراطية وإنجاز عملية التنمية، بمقدار دفاعهم عن أرضهم في زمن الاستعمار، فالجهود والهمة يجب أن لا تقل في زمن عن زمن أخر. حيث يؤكد في هذا الصدد عبد الإله بلقزيز بأنه ليست الديمقراطية – في هذا المعنى وفي هذه الحال – قدراً بئيساً ينتظرنا، بل هي اللحظة التي نستحقها بجدارة لقاء انتمائنا إلى العصر الكوني، والمشاركة في تداول قيمة. حيث آن الأخذ بمقتضيات هذا العصر من اخذ بالخصخصة واقتصاد السوق، لا بد منته عند نقطة ما من التطور الى الامتثال لإرادة التطور الديمقراطي، إذ أن هذه المنظومة ليست برسم الاجتزاء والانتقاء، فهي كلٌ لا يتجزأ[٣٨].

ويرى برهان غليون بأن التحول نحو الديمقراطية يشكل في كل المجتمعات، ومهما كانت ثقافتها ودرجة نموها مغامرة تاريخية، أي عملية ذات مخاطر على الدولة والمجتمع، ولكنها مخاطر مقبولة بالمقارنة مع الفوائد المنتظرة منها. بل أن ظهور هذه الفوائد، وفي مقدمتها الشعور الحقيقي بالكرامة والحرية، هو العنصر الأساسي الذي يراهن عليه الديمقراطيون لتنمية روح المسؤولية والالتزام بالمصالح الوطنية من اجل مواجهة هذه الإخطار والحد منها[٣٩]. ويؤكد في موضع أخر بأنه ليس لأن معركة الديمقراطية قد أصبحت معركة إصلاح النظام، وليست معركة فريق اجتماعي أو تعبيراً عن مصالحه، ولأن مستقبل المجتمعات العربية يتوقف على قدرتها على إيجاد الإطار القانوني والسلمي لامتصاص التوترات والتناقضات الاجتماعية المتفاقمة وخلق القنوات التي تسمح بتحويل الصراع من صراع تدميري وتخريبي إلى صراع سياسي بناء، صار التفكير في طبيعة الأوضاع السياسية القائمة وأسباب انسدادها ومقاومتها لكل تغيير، والبحث عن وسائل تطوير الحركة الديمقراطية من حيث هي فكرة وممارسة سياسية ونظام محتمل. أصبحت شرطاً لإعادة بناء الحركة الاجتماعية وتأسيس مفهوم الوطنية ذاته. فعدم النجاح والإخفاق

في عملية التحول السياسي نحو أنظمة مقبولة من الرأي العام، سوف يؤدي لا محالة إلى أن نخسر معركة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي(٤٠).

إن حظوظ كل من الديمقراطية والمواطنة والتنمية من النجاح في تحقيق أهدافها، يظل دون ما هو مرتجى، ما دام الإنسان عصي الطباع يعمل في بيئة متعددة متشابكة الإبعاد متضاربة، لا تستقيم تحت حكم قاعدة واحدة كلية، حيث يؤكد إيليا حريق بأن النظام الديمقراطي لا يقل قدره على القيام بواجب دعم معيشي يفي الكثيرين من أهل الكفاف من البلاء الاجتماعي. والدور هذا لا يتعدى كونه سد فجوة، ومن شأنه أن يصبح أكثر فاعلية مع التقدم الاقتصادي، وإذا كانت الطبقات – المستورة– في الوطن العربي اكتسبت أصلا الدعم المعيشي بالوسائل الثورية، فقد اكتسبته مثيلتها في الغرب سابقاً بوسائل المشاركة السياسية والضغوط التي تتيحها الديمقراطية(٤١).

أن الدعوة اليوم للأخذ بهذه الاشتراطات المواطنة، الديمقراطية، التنمية، أصبح ضرورة لازمة من اجل تضافر الجهود وتعبئتها لتحقيق عملية التنمية التي لا تنجز بدون وجود أجواء ديمقراطية حقيقية، والاعتراف بالمواطن بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو نسبهُ. لهذا فإنها دعوة اليوم لكل العرب للمطالبة بها حتى لا نحس بأننا ما زلنا في ركب التخلف والانتماءات الضيقة التي عملت على إبقاءنا تحت نير استبداد السلطة والعوز والفاقة الاجتماعيين – ولعل التفاؤل بمستقبل الديمقراطية اليوم يفوق التشاؤم. ولعل المستقبل المنظور يبشر بحقبة عربية تخفت فيها تدريجياً الاعتراضات المبدئية على الديمقراطية. وتبشر بوجود فرصة لبداية حوار جاد ومسؤول حول مفهوم الديمقراطية باعتبارها منهج حكم وتقنية معاصرة للمشاركة السياسية الفعالة.

الخاتمة:

مما تقدم، يستنتج بأن المواطنة ارتبطت عبر التاريخ بحق المشاركة في جميع الأنشطة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وان الديمقراطية هي العامل المهم

لتوفير أجواء ملائمة وصحية لممارسة حقوق المواطنة وتأدية واجباتها. وهي التي تصب في النهاية في تعزيز جهود تحقيق التنمية والتقدم والرفاه الاجتماعي، بما يعزز مكانة المواطن – الفرد – في دولته التي تعتبر الإطار والكيان السيادي والسياسي لممارسة حقوقه، لذلك أنصبت جهود وطروحات اغلب المفكرين العرب منذ سبعينيات القرن الماضي للدعوة نحو مزيد من توفير الأجواء الملائمة، للديمقراطية، خاصة بعد فشل تجارب التنمية في معظم البلدان العربية على الرغم من توفر الثروات اللازمة لتحقيق التنمية. لكن بقدر تزايد الثروات ازدادت أعداد أجهزة الأمن البوليسية، التي عملت على كبت الحريات وأكمام الأفواه تحت دعاوى ومبررات واهية لا تمت إلى الواقع بصلة. لذا أصبحت الجدلية بين المواطنة والديمقراطية والتنمية عملية غير قابلة للتجزئة لأنها متكاملة غير قابلة للاجتزاء سواء بفعل عامل الزمن الراهن أو بفعل ظرف مكاني طارئ. كل ذلك صاحبه تغييرات على المستوى المجتمعي بدأت بالتطلع نحو البلدان المتقدمة والتساؤل حول كيفية وصول هذه الدول إلى هذه المراحل المتقدمة. مما عزز بالتالي المساعي نحو الحوار حول الانتقال السلمي وإدارة أوجه الصراع بأسلم السبل الكفيلة بحفظ حقوق وحريات المواطن والمحافظة على وضعه المعيشي بما يضمن له كرامته وينجز طموحاته وأهدافه.

هوامش البحث:

(١) بشير محمد الخضر، النمط النبوي ألخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٤٨.

(٢) عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥٦. وينظر كذلك: إبراهيم حجازيين وآخرون، دليل حقوق المواطنين، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣، ص ص ١٧-٢٤.

(٣) علي عباس مراد، فتحي محمد البعجة، المجتمع المدني والديمقراطية قراءة في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية، دار الإبل للنشر والتوزيع، بنغازي، ٢٠٠٥، ص٢٧٩.

(٤) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، كتاب الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٧٧-٧٨.

(٥) العربي ألصديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٨.

(٦) محسن ويس، مقدمة لفهم فكرة المواطنة، دار الاتحاد، السليمانية، د. ت، ص١٣.

(٧) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٩.

(٨) برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣، ص١٥٤.

(٩) نفس المصدر، ص١٥٩.

(١٠) نفس المصدر، ص١٦٦.

(١١) أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٢)، شباط، ٢٠٠٦، ص١٣٧.

(١٢) نغم نذير شكر، البناء الديمقراطي العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ٢٨، أيلول، ٢٠٠٥، ص١٤٣.

(١٣) اسحق احمد فرحان، مواقف وآراء سياسية في قضايا وطنية وإسلامية، دار الفرقان، عمان، ط٢، ١٩٩٩، ص٢٠٧.

(١٤) علي عباس مراد، د. فتحي محمد البعجة، مصدر سابق ذكره، ص٢١٨.

(١٥) عامر حسن فياض، ناظم عبد الواحد الجاسور، ثالوث المستقبل العربي الديمقراطية – المجتمع المدني – التنمية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص٨٨.

(١٦) قاسم محمد عبد الدليمي، الديمقراطية والتنمية المستدامة في الوطن العربي – دراسة في التحديات الداخلية والخارجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (١١)، خريف ٢٠٠٦، ص١٢٩.

(١٧) إسماعيل صبري عبد الله، المقومات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، ١٩٩٨، ص١١٩.

(١٨) نفس المصدر، ص١٠٥.

(١٩) عامر حسن فياض، ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق ذكره، ص ص ٨٧-٨٨.

(٢٠) نفس المصدر، ص٨٩.

(٢١) نفس المصدر، ص٩٠.

(٢٢) عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في كتاب الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق ذكره، ص٥٣.

(٢٣) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٩٦، ص٢٧٠.

(٢٤) إبراهيم سعد الدين عبد الله، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، في كتاب دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٦١.

(٢٥) برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وأفاق النمو، في كتاب حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص ١٤١-١٤٣.

(٢٦) علي عباس مراد، فتحي محمد البعجة، مصدر سابق ذكره، ص ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢٧) إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري، في كتاب مشروع حضاري نهضوي عربي، (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٦٦.

(٢٨) ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٧، ص٢١٤.

(٢٩) امارتياصن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة (٣٠٣)، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ٢٠٠٤، ص١٩٣.

(٣٠) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص٢٩.

(٣١) أمحمد مالكي، حول الدستور الديمقراطي، كتاب الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٣.

(٣٢) هند عروب، ثقافة المواطنة في بلاد الرعية المجتمع المغربي أنموذجا، في كتاب السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٧٧.

(٣٣) سمير عبد الرحمن الشميري، المواطنة المتساوية اليمن أنموذجا، كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، تحرير علي الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٥٢.

(٣٤) نفس المصدر، ص٢٥٣.

(٣٥) عبد الكريم غلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية (٣٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٦٦.

(٣٦) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مصدر سابق، ص١٠٣.

(٣٧) علي عباس مراد، فتحي محمد البعجة، مصدر سابق، ص٢٨٦.

(٣٨) عبد الإله بلقزيز، نحن والديمقراطية الغربية، كتاب نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين (مؤتمر) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٣٩) برهان غليون، نكسة الديمقراطية في البلدان العربية، كتاب حوار من اجل الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠.

(٤٠) نفس المصدر، ص١٤.

(٤١) إيليا حريق، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٨٨.